

كيف يمكن أن تكون تلخيص شامل ويوضح اسباب البحث ونتائجه ، توضح المقالة عن اشكال الهجر واسبابها ، وكيف تنعكس هوية المهاجرين على الوطن الام ، أولاً يمكن ان نوضح ونذكر اثر الهجرة على القطاع الزراعي للمناطق التي هاجر افرادها عانت فيما بعد من اضمحلال زراعي كبير وانخفاض حاد من الانتاج الزراعي بناءً على الاراضي وكم انتاجها مثل قرية بنين وترمسعيا والمزرعة الشرقية ، وهذا ما يخذنا للمرحلة الثانية وهي الهجرة والاستثمار العقاري والاستثمار في شراء الأراضي. ومن خلال المقابلات في قرى الهجرة المشمولة في الدراسة، ومن ضمنها في مدينتي رام الله والبييرة. هناك شبه اتفاق بين الكثير من الدراسات على أن بناء المساكن الفخمة يمثل أولوية استثمارية أولى للمهاجرين في بلدانهم الأصلية، وهو سلوك له أثره الواضح في تغيير شكل الأماكن التي تتركز فيها الهجرة، وكذلك، تعد الأولوية والأهمية المعطاة لتشديد المساكن جزءاً من الثقافة والتراث الفلاحي في مجتمعات العالم قاطبة، وبقيت في حالة قرى الهجرة في فلسطين سائدة حتى وقتنا الحالي كجزء من هذه الثقافة لكنها أخذت أبعاداً جديدة في سياق التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها هذه القرى. بل أصبح رمزا للمكانة الاقتصادية الجديدة لها، وبخاصة للأسر التي تعتمد على التحويلات المالية من المهجر، لإثبات مدى نجاح أبناء العائلة العاملين في المهجر، وهو ما أدى إلى بروز المساكن الضخمة ذات الطراز الغربي ونجح أغلبهم في ذلك، لتأكيد نجاحهم وإشهاره، عمدوا إلى المغالاة في بناء المنازل الفخمة، على الرغم من تركيز الدراسات على الاستثمار العقاري للمهاجرين، والافتقار إلى عقلية ريادة الأعمال بين المهاجرين. وعلى الصعيد الثالث حالة :الهجرة والاستثمار في قطاعات اقتصادية غير زراعية لا يستثمرون في هذه المجالات، (1981 Seddon 1987) Lazaar ، بحيث تصبح الاقتصادات المحلية لبعض التجمعات السكانية غير منتجة ما يمثل خطراً عليها في المستقبل، والذين قد تقل ارتباطاتهم بمجتمعاتهم الأصلية. وفي دراسته المهاجري جزيرة جربة التونسية إلى فرنسا، فمن جهة، تؤدي ثقافة العمل التي يحملها المهاجرون دوراً في ذلك، فهي ثقافة عمل تقليدية، حملها المهاجرون معهم عند هجرتهم من تونس إلى فرنسا، من جهة ثانية، رجال أعمال. يرتبط ضعف الاستثمار بمعيار النجاح في المجتمع المرجعي، وبالتالي، فإن المجتمع المرجعي يحفز المهاجر على الاستهلاك البذخي بدلاً من الاستثمار في قطاعات اقتصادية منتجة. أرجع الوشاني ضعف استثمارات المهاجرين في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية إلى الجهل بموارد الاستثمار وإمكاناته في تونس، وفشل الهياكل القانونية والمؤسسات المشجعة على الاستثمار وقصورها المنهجي، والمركزية الإدارية التونسية والتعقيدات الإجرائية التي تتسم بها، وتخوف المهاجرين من التبعات الضرائبية التي قد تترتب على استثماراتهم نتيجة انكشاف أوضاعهم المالية للدولة التونسية، استثمروا أيضاً في أنشطة اقتصادية متنوعة حيث استثمروا في قطاعات الزراعة والسياحة، (1998) Khachani وإذا ما نظرنا إلى حالة قرى الهجرة الفلسطينية، وهي أقرب إلى الحالة المغربية،